

مسلمو أوروبا في 2002: محن واتهامات

مقدمة

أوقفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، المسلمين في أوروبا الغربية خلال سنة 2002، في قفص اتهام جماعي، فرض عليهم تحديات مختلفة عن تلك التي واجهوها من قبل طيلة ما يقارب نصف قرن من تاريخ وجودهم، وعرضهم إلى مجموعة من المحن القاسية، والتي جعلت كثيراً منهم يطرح أسئلة عميقة حول المستقبل.

لقد ساهمت تفجيرات نيويورك وواشنطن - التي جرت نسبتها إلى تنظيم القاعدة - في إطلاق العنان لمشاعر العنصرية والكرهية والعداء للمسلمين، التي كانت كامنة أصلاً لدى جزء كبير من الرأي العام الأوروبي، وتبلور كل ذلك في عودة قوية لليمين المتشدد إلى الساحة السياسية في عدد كبير من الدول الأوروبية، بعد هيمنة أحزاب اليسار الديمقراطي خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين.

ولم يكن خافياً على المحللين، أن السبب في عودة اليمين إلى الساحة السياسية الأوروبية، كان مرده الأساسي، استثمار أحزابه المفرط لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، من خلال التركيز على رفع شعارات "شعبوية" صريحة في إعلانها العداء للإسلام والمسلمين، وطرح برامج انتخابية تصدرها نقاط الحد من ظواهر الهجرة واللجوء - التي يُعدّ المسلمون أبرز المستفيدين منها - وفرض المزيد من القيود القانونية والسياسية على نشاط المنظمات التابعة للأقليات المسلمة.

وقد شكلت المناسبات الانتخابية التي عرفتها العديد من الدول الأوروبية خلال سنة 2002، فضاءً للكشف بشكل رسمي، عن التأثيرات التي تركتها تفجيرات نيويورك وواشنطن على الرأي العام الأوروبي، والقوالب الاجتماعية والقانونية التي وضعتها النخب السياسية والإعلامية للتعاطي مع هذه التأثيرات، والتي اتجهت في عمومها لفرض مزيد من الرقابة والقيود على حركة الوجود الإسلامي.

كما ساهمت حالة الركود الاقتصادي التي شهدتها جلّ الدول الأوروبية خلال العام 2002، في تغذية المشاعر السلبية لدى المواطنين الأوروبيين، حيال المسلمين الذين ما يزال ينظر إليهم - بالرغم من مرور عقود على تواجدهم - كمهاجرين، قديموا المضايقة السكان الأصليين ومشاركتهم بشكل ظالم في ثروات بلادهم، والتسبب بالتالي في تفشي البطالة فيما بينهم، وتراجع خدمات المرافق الاجتماعية المقدمة لهم من قبل الدولة.

ويلاحظ المتابعون لشئون الأقليات المسلمة في أوروبا، أن وسائل الإعلام الأوروبية ما تزال تصر على لعب دور ممالئ في التعامل مع القضايا ذات الصلة بالمسلمين، يقوم على الإثارة والتحريض، ويساهم في نشر وتغذية مشاعر وأفكار معاداة الإسلام وكرهية المسلمين، وذلك من خلال اتباع أساليب انتقائية في اختيار ممثلي المسلمين، والتركيز على حالات وقضايا شاذة تؤكد الصورة السلبية السائدة عن الإسلام في أذهان الغربيين.

غير أن التحديات التي فرضتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، لم تكن - برأي المتخصصين - كلها شراً بالنسبة للمسلمين؛ فعلى الرغم من خطورة الاعتداءات العنصرية التي تعرضت لها مصالح الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية، إلا أنها لعبت دوراً في استفزاز واستنهاض الكثير من المهتم الراكدة، وأدت إلى دفع الكثير من المنظمات والهيئات الممثّلة للمسلمين، إلى أخذ القضايا الحيوية المطروحة على مستقبل الوجود الإسلامي بجدية أكبر، والتفكير بشكل أكثر عملية، في أفضل السبل لتطوير قدرات الأقليات المسلمة في الدفاع عن النفس وتأمين مقتضيات الحفاظ على الذات.

لقد ساهمت تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن، في تنمية وعي مسلمي أوروبا بأهمية تحقيق مواطنة كاملة في البلدان التي يعيشون فيها، وبناء تحالفات

مهاجمته - كما فعل عدد كبير من الساسة والإعلاميين - والدعوة للتضييق عليه، فالتعليم الإسلامي المترم بضوابط الاعتدال والوسطية وحده - كما يرى هؤلاء القادة - القادر على مواجهة الغلو والتطرف، ونزع فتيل التزعجات العنيفة لدى بعض الناشئة المسلمة.

ويتضمن التقرير التالي، متابعة لأهم الأحداث التي شهدتها ثلاث دول أوروبية، هي فرنسا وألمانيا وهولندا، اتخذت نماذج لدراسة حال المسلمين خلال السنة المنصرمة، في اتصال وثيق بما ورد ذكره من نقاط في هذه المقدمة.

أولاً - صعود اليمين المتطرف

شهدت العديد من دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2002، تنظيم انتخابات تشريعية أو رئاسية، أو الائتئين معاً، فقد ذهب المواطنون في كل من الدنمارك والبرتغال وهولندا وفرنسا وألمانيا والسويد والنمسا إلى صناديق الاقتراع، وأدلو بأصواتهم في ظروف دولية ومحلية تكاد تكون متماهية.

وباستثناء ما عرفته السويد وألمانيا، فإن النتائج الانتخابية قد اتجهت في مجملها إلى تمكين الأحزاب اليمينية من العودة إلى الحكم، بعد سنوات من هيمنة اليسار، وعُمل ذلك بثلاثة عوامل رئيسية: أولها - الهواجس الأمنية التي انتابت غالبية الأوروبيين بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، وثانيها - تحميل اليمين المسؤولية عن ارتفاع نسب البطالة والركود الاقتصادي للسياسات اليسارية غير الحازمة إزاء الأجانب - وغالبيتهم من المسلمين -، وثالثها - التغطية التحريضية التي قام بها الإعلام الأوروبي - والغربي عموماً - لأحداث سبتمبر، وتثبيت الأحكام السابقة السلبية والإطلاقية حيال الإسلام والمسلمين.

1- ذريعة الحادي عشر من سبتمبر 2001

في فرنسا، أثبت استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "سي إس إيه" قبيل الجولة الثانية للانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 16 يونيو 2002، أن العامل الأمني كان المحدد الأساسي لتوجهات الناخبين الفرنسيين، وهو ما ساعد

سياسية وأيدولوجية مع قوى أوروبية مستنيرة لمواجهة موجات العنصرية الهادرة، وقد تجلّى ذلك بالأساس في إقبال ناشطين مسلمين على تأسيس أحزاب سياسية لتمثيل الأقليات المسلمة في أكثر من دولة أوروبية، كما تجلّى أيضاً في ارتفاع نسب المقبلين على التصويت في الانتخابات الأوروبية من بين المسلمين، وتزايد نسب النواب من أصل مسلم في عدد من البرلمانات الأوروبية.

وقد شهدت سنة 2002، نهضة حقيقة في نشاط المنظمات غير الحكومية، التابعة للأقليات المسلمة في أوروبا الغربية، خصوصاً في مجالات العمل الثقافي والاجتماعي والتربوي، كما شهدت هذه السنة أيضاً محاولات جديدة في أكثر من دولة أوروبية، لتأسيس هيئات تمثيلية للمسلمين على المستوى المركزي، وذلك لإغلاق الباب أمام الأطراف الرسمية وغير الرسمية، التي تسعى باستمرار لاستغلال تشرذم المسلمين وعدم وجود هيئات تمثلهم، لتمير مشاريع ومخططات لا تراعي مصالح الأقليات المسلمة.

إن المخاطر التي لاحت خلال سنة 2002، للنخب والقيادات السياسية والدينية داخل الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية، إثر وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، قد كرّست لدى هذه النخب والقيادات وعياً بأن أفضل السبل لقطع الطريق على العنصرية، هي مواجهة ظواهر التطرف والغلو بين أبناء الأجيال المسلمة الناشئة، من خلال تكثيف النشاط الدعوي المعتدل والمستنير، ودعوة الحكومات والسلطات المحلية لمعالجة الأوضاع المعيشية التي يعيشها غالبية المسلمين، حيث تصنف الأقليات المسلمة غالباً ضمن الشرائح الاجتماعية المهمشة والفقيرة، وهو ما يدفع بعض العناصر الشابة فيها إلى التوجه للعنف، كسبيل للتعبير عن الرفض والاحتجاج.

كما أن ذات المخاطر، قد أثبتت مصداقية آراء عدد من قادة مسلمي أوروبا حيال القضايا الرئيسية التي تعيشها مجتمعاتهم؛ حيث أكدوا في مناسبات عديدة خلال سنة 2002، على أهمية تعزيز وتطوير التعليم الإسلامي، لا

الدراسات الإسلامية، "وظيفتهم اكتشاف الشبكات الإرهابية وإفشال أي محاولات للقيام بتفجيرات في ألمانيا واعتقال المشتبه بهم" (4).

وقد عرّفت مختلف الولايات الألمانية طيلة الفترة الفاصلة بين أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتاريخ تنظيم الانتخابات البرلمانية في سبتمبر 2002، - خاصة بعد إعلان السلطات الأمنية الأمريكية والألمانية عن تورط مهاجرين مسلمين سابقين في ألمانيا في تدبير وتنفيذ تفجيرات نيويورك وواشنطن، - مئات من عمليات الاعتقال في حق مسلمين مقيمين في ألمانيا، أو متجنسين بجنسيتها، بتهمة الاشتباه في تورطهم في أعمال إرهابية، وهو أمر رفع من قيمة الأسهم الأمنية كثيراً في البورصة الانتخابية (5).

ويشير المهتمون بالشئون الألمانية، إلى أن أجواء ما بعد 11 سبتمبر 2001، قد أثرت بشكل عميق في توجهات الرأي العام الألماني خلال سنة 2002، وبالتحديد على توجهات الناخبين في الانتخابات الأخيرة، التي كادت تُخرج المستشار غيرهارد شرود - مرشح المسلمين المفضل - لولا فوز حلفائه من حزب الخضر؛ حيث أظهر جزء كبير من الرأي العام الألماني شكوكاً حول قدرات الحكومة الاشتراكية الديمقراطية في طمأننة المخاوف إزاء الملف الأمني الطارئ.

أما في هولندا، فإن تداعيات 11 سبتمبر 2001، لم تظهر فقط في التأثير على مسار الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في 15 مايو 2002، بل في تركيبة الحياة السياسية في حد ذاتها؛ حيث برزت إلى الأفق قوة سياسية جديدة تدين بالفضل في وجودها بالكامل إلى الأجواء التي فرضتها تفجيرات الولايات المتحدة، وتحديداً لموجة العداء الحاد للمسلمين، التي استشرت بسرعة فائقة في المجتمعات الغربية.

لقد صعد نجم الزعيم الشعبي "بيم فورتاون" خلال سنة 2002 في الساحة السياسية والإعلامية الهولندية،

حزب اليمين الشراكي (نسبة للرئيس جاك شيراك) على تحقيق فوز ساحق على خصومه الاشتراكيين (1).

ويعني العامل الأمني المخاوف التي انتابت الشارع الفرنسي بعد وقوع تفجيرات 11 سبتمبر، والتي يشكل المسلمون مصدرها الأول، لاعتبارين على الأقل: أولهما - الاتهام الأمريكي الصريح لإسلاميين متشددين بالوقوف وراء هذه التفجيرات، وثانيهما - وجود سوابق للتنظيمات الإسلامية المتشددة في فرنسا، حيث شهدت المدن الفرنسية الكبرى خلال السنوات الأولى من التسعينيات، موجة من أحداث العنف الدموي التي طالت مدنيين أبرياء، من أبرزها تفجيرات وقعت في محطات وعربات المترو بالعاصمة باريس.

وقد وجه المرشحون اليمينيون في الانتخابات الفرنسية، - من بينهم المرشح للرئاسة الرئيس جاك شيراك - انتقادات لاذعة للحكومة اليسارية بقيادة ليونال جوسبان، اتهموا من خلالها سياسة الحزب الاشتراكي بالتهاون في التعاطي مع الجماعات الإسلامية المتشددة، خصوصاً الناشطة منها في صفوف الجاليات المسلمة المقيمة في فرنسا، والتفريط بالتالي في أمن المواطنين الفرنسيين (2).

ولم يختلف وضع الخطاب الانتخابي في ألمانيا كثيراً عن ذلك الذي ساد إبان الانتخابات الفرنسية؛ حيث خاض المرشح اليميني "الديمقراطي المسيحي" "أدموند شتوبر"، انتخابات المستشارية التي جرت يوم الأحد 22 سبتمبر 2002، تحت شعار "هجرة أقل.. اندماج أكبر"، وهو ما أثار قلقاً كبيراً لدى الأقليات الأجنبية، وخصوصاً الأقلية المسلمة التي لا يزيد حجمها عن 2% من الكتلة السكانية، والتي تتهمها السلطات الألمانية منذ 11 سبتمبر 2001، بدعم ما يسمى بـ "الإرهاب الإسلامي" (3).

وكانت الإدارة المركزية لشرطة مكافحة الجرائم في ألمانيا، قد أعلنت خلال شهر أبريل 2002، عن إنشائها جهازاً خاصاً لمقاومة ما يُعرف بـ "الإرهاب الإسلامي"، يضم ما يقارب مائة موظف، من بينهم متخصصون في

وقد عزى المراقبون فوز لوبان بنسبة تقارب 19% من أصوات الفرنسيين خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بزيادة تقارب 4% مقارنة بما حصل عليه في الانتخابات السابقة، إلى الأحواء التي خلفتها التفجيرات الأمريكية، والتي وإن لم تمكن اليمين النازي والفاشي من تحقيق فوز مطلق، إلا أنها وفرت بلا شك ليمين الوسط المائل -براغماتياً- نحو التشدد، فرصة حقيقية من غريمه اليساري.

وقد بدا أن سنة 2002، كانت في كل من فرنسا وألمانيا وهولندا -وعدد آخر من دول الاتحاد الأوروبي، سنة الإجراءات المتشددة ضد المهاجرين واللاجئين المسلمين، سواء كانوا مقيمين بشكل قانوني أو غير قانوني، فقد استهدفت قوانين وتشريعات ومراسيم جديدة تحديد الوجود المسلم عددًا في هذه الدول، من خلال السعي إلى إيقاف العوامل الرافدة له كطلب اللجوء والهجرة السرية.

ففي فرنسا، شهدت العديد من المدن خلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية أواخر شهر أبريل 2002، عشرات المسيرات والمظاهرات التي نظمتها منظمات الدفاع عن حقوق المهاجرين المقيمين، لتسوية أوضاع ما لا يقل عن ستمائة ألف شخص، ترفض السلطات الفرنسية المختصة تسوية أوضاعهم القانونية، بالرغم من استحقاقهم لذلك⁽⁷⁾.

وفي ألمانيا، تحدث عدد من الساسة الألمان، من بينهم "أدموند شتوبر" المرشح السابق لمنصب المستشار، بكثير من الصراحة، عن ضرورة تشديد قوانين الهجرة، وعن عدم حاجة البلاد حتى لأصحاب العقول النابغة، وعن عدم احتياج الشعب الألماني لأن يكون متعدد الثقافات، وذلك خلافاً لأطروحات اليسار، ومطالب الأقليات الأجنبية، وفي مقدمتها الأقلية المسلمة التي يناهز عددها الخمسة ملايين نسمة⁽⁸⁾.

أما في هولندا، فقد أعلن الائتلاف الحكومي اليميني المتشدد الذي صعد إلى السلطة بعد انتخابات مايو 2002،

على أكتاف شعارات كراهية الإسلام المطلقة وضرورة التصدي للأقلية المسلمة باعتبارها -كما يزعم متطرفو اليمين- قاعدة للإرهاب الذي قد يضرب هولندا في أي لحظة.

وعلى الرغم من أن الموت المفاجئ قد عالج نجومية بيم فورتاون غير السوية -حيث اغتيل في 6 مايو 2002 على يد أحد أنصار البيعة- إلا أن حزبه اليميني المتطرف قد تحول بعد الانتخابات إلى ثاني أكبر حزب في البلاد، وشريك رئيسي في الحكومة الجديدة، ولم يكن ثمة من مبرر لفوزه - حسب ما أكد المحللون- إلا رغبة جزء كبير من الرأي العام الهولندي في ترجمة خوفه وعدائه للمسلمين⁽⁶⁾.

2- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

لقد شكلت تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فضلاً عما أشير إليه، مجالاً حيويًا لتأكيد صحة النظريات اليمينية المتشددة حول تفسير تزايد عدد العاطلين عن العمل في دول الاتحاد الأوروبي، لدى نسبة كبيرة من مواطني هذه الدول، والتي تدور في مجملها حول محور واحد يزعم أن سبب الظاهرة مرده المهاجرون، وأن العلاج يكمن في طردهم أو الحد من وجودهم على الأقل.

وبدا هذا الواقع غايبة في الفجاجة في الحالة الفرنسية، حيث تمكن الزعيم اليميني المتطرف "جان ماري لوبان" من تحقيق فوز اعتبره أنصاره تاريخياً، بعد تحييده المرشح الاشتراكي ليونال جوسبان من منافسة جاك شيراك في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التي نظمت في 6 مايو 2002.

ويقوم خطاب جان ماري لوبان زعيم حزب الجبهة الوطنية المتطرف، على ترديد فكرة أساسية، تزعم بأن المهاجرين المسلمين من أصل مغربي، هم أصل كافة المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفرنسي، كالبطالة والجريمة وتدهور مرافق الخدمة الاجتماعية، وتنادي بالتالي بإجبار هؤلاء المهاجرين على العودة إلى بلادهم الأصلية، التي ناضل آباؤهم من أجل إخراج الفرنسيين منها.

كما دُبرّت إحدى القنوات التلفزيونية الهولندية خلال سنة 2002، مؤامرة ضد مؤسسة الأقصى الخيرية، التي تعمل بين أبناء الأقلية المسلمة لصالح الشعب الفلسطيني، بهدف استصدار قرار بإغلاقها، بعد أن بثت تقريراً ادّعت فيه أن هذه المؤسسة تبيع وتوزّع أسلحة فيديو تحرّض على قتل اليهود.

وفي نهاية السنة المنصرمة، قامت قناة تلفزيونية هولندية، بتسجيل مقتطفات لخطب الجمعة من عدد من المساجد المنتشرة في مختلف المدن الهولندية الكبرى، دون ترخيص مسبق من الهيئات المسيّرة لهذه المساجد، وبثت لاحقاً تقريراً تزعم فيه اجتماع أئمة المسلمين على نشر أفكار العنف والكراهية.

وعلى الرغم من أن المؤامرات الثلاث قد انتهت بفشل ذريع للجهات الإعلامية التي وقفت وراءها، حيث برأت المحكمة الشيخ المومني، كما امتنعت السلطات الهولندية عن إغلاق مؤسسة الأقصى أو متابعة أئمة المساجد بتهمة التحريض على العنف، إلا أن أثر ذلك في رؤى وتوجهات الرأي العام الهولندي، لا يمكن إغلاؤه، فعلاقة المواطنين العاديين في الغرب بوسائل الإعلام، أقوى من صلاحهم بالحاكم أو السلطات.

ثانياً- مواجهة التحديات

على الرغم من الطابع السليبي الذي خيم على أجواء مسلمي أوروبا سنة 2002، بفعل مخلّفات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إلا أن العديد من الجوانب الإيجابية قد تجلّت للمتابعين المهتمين بشؤون الأقليات المسلمة. فقد حرّكت الحنة همم المعنيين بها، ودفع استشعار الكثيرين للخوف من المستقبل، هؤلاء إلى البحث بشكل جماعي عن مخرج مجدية للأزمة.

لقد حرّكت تداعيات التفجيرات الأمريكية، - خلافاً لما كان عليه الحال بالنسبة للمواطنين الأصليين في أوروبا-، المسلمين في اتجاه إيجاب؛ حيث أشارت التقارير الإخبارية إلى تحسّن كبير طرأ على أداء الأقليات المسلمة في

عن نيته التقدم بمشروع قانون جديد يجعل من الإقامة بشكل غير شرعي، جريمة يعاقب عليها القانون، وهو ما هدد بطرد خمسين ألف شخص، من بينهم ما لا يقل عن أربعين ألف مسلم، إلى بلادهم الأصلية، لولا سقوط الحكومة المفاجئ أواخر السنة المنصرمة، حيث أُجّل أمر القانون إلى وقت لاحق⁽⁹⁾.

3- إعلام الإثارة والكراهية

لقد أشارت الكثير من الكتابات التي تناولت الوجود الإسلامي في أوروبا، عقب أحداث 11 سبتمبر 2002، إلى الدور السلبي والمتحامل الذي لعبته وسائل الإعلام الأوروبية، في تصعيد وتيرة العداء للإسلام والمسلمين، وتعزيز حظوظ الخطاب اليميني المتشدد في الانتشار والإقناع.

وقد شكّلت هولندا على وجه الخصوص، نموذجاً لتحامل الإعلام بأنواعه المختلفة، على المسلمين، وإشاعة الاتهامات القاسية والظالمة لهم، وافتعال القضايا المتعلقة بهم، لتحقيق مزيد من الجذب والربح، وذلك على حساب مبادئ مهنة الصحافة، ومصصلحة المجتمع التي تقتضي إشاعة قيم الحوار والتسامح، بدلاً عن أفكار الكراهية والعنصرية.

فخلال النصف الأول من سنة 2002، واصلت وسائل الإعلام الهولندية، حملة تشهيرية بالشيخ خليل المومني إمام مسجد النصر في روتردام -أكبر مساجد هولندا- استهدفت الأئمة والدعاة بشكل عام، حيث اتهم الداعية المسلم بالتمييز العنصري ضد الشواذ، بعد أن بثت إحدى القنوات التلفزيونية مقتطفات من حوار معه، تم التصرف فيها بطريقة منحازة ومسيئة⁽¹⁰⁾.

وقد حرّرت قضية الشيخ المومني، قضايا أخرى تتعلق في مجملها بالعمل على تثبيت اتهامات اليمين المتشدد للأقلية المسلمة بعدم الجدية في الاندماج في المجتمع الهولندي، ووقوع المساجد تحت سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة، التي تساند - كما زعمت بعض وسائل الإعلام- العنف والإرهاب.

وفي ألمانيا، أعلنت غالبية المنظمات الإسلامية تأييد المرشح الاشتراكي الديمقراطي "غرهارد شرودر"، في انتخابات سبتمبر 2002، على حساب مرشح الديمقراطيين المسيحيين "ادموند شتوبر" الذي أعلن مواقف معادية لمصالح الأقلية المسلمة، ووجهات نظر مائة للولايات المتحدة على مستوى سياستها في العالم الإسلامي⁽¹⁴⁾.

وقد سجلت الانتخابات الألمانية الأخيرة، تحسناً ملحوظاً في نسبة المصوّتين من أصل مسلم، ذهب جُلّ أصواتهم لصالح حزبي اليسار الرئيسيين: الخضر 90، والاشتراكي الديمقراطي، كما عرفت هذه الانتخابات - خصوصاً على صعيد برلمانات الولايات - وصول عدد من المرشحين المسلمين إلى مواقع القرار السياسي.

أما في هولندا، فقد ذكرت التقارير الإخبارية، أن سبعة من المسلمين نجحوا في الظفر بمقاعد في البرلمان الجديد المتكون من 150 مقعداً، عقب انتخابات مايو 2002، وهو رقم قياسي قياساً بما تحقق في الانتخابات الماضية، وكذلك بما تحقق في الدول الأوروبية الأخرى. مثلماً سجلت الانتخابات البلدية في هولندا، نجاح عشرات المرشحين المسلمين في التحول إلى مستشارين في عدد كبير من المجالس المحلية، وخصوصاً تلك التي تدير شئون المدن الكبرى، كأمستردام وروتردام ولاهاي وأوترخت⁽¹⁵⁾.

كما عرفت هولندا خلال السنة المنصرمة، نشأة حزبين تابعين للأقلية العربية والمسلمة، بمناسبة الانتخابات المحلية والبرلمانية التي شهدتها البلاد، فقد شارك الحزب العربي الديمقراطي في انتخابات المجلس البلدي للعاصمة أمستردام، بينما شارك الحزب الإسلامي في هولندا - الذي يوجد مقره في مدينة روتردام -، في الانتخابات البرلمانية.

وعلى الرغم من عدم نجاحهما الانتخابي، إلا أن الحزبين ساهما في لفت مكونات الحياة السياسية الهولندية، إلى ضرورة إيلاء أهمية للصوت العربي والمسلم، والانتباه - على مستوى البرامج الانتخابية - إلى ما تعانيه الجاليات

الانتخابات الأوروبية، كما أشارت ذات التقارير إلى انتعاش عمل المنظمات الإسلامية غير الحكومية، وتنامي وعي المواطنين من أصل مسلم بأهمية تشكيل هيئات تمثيلية جماعية، تمثل مصالح المجموعة المسلمة قاطبة، إزاء السلطات وسائر أطراف المجتمع المدني.

1- العمل السياسي والقوة الانتخابية

في فرنسا، شهدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لسنة 2002، حضوراً ملحوظاً لأصوات المسلمين، التي طالبت السياسيين الفرنسيين بضرورة الانتباه لمشاكل الأقلية المسلمة، وتلبية حقوقها في التمثيل على مستوى الحكومة والجمعية الوطنية والمجالس البلدية، بما يتناسب وحجمها العددي الذي يبلغ ما يناهز الخمسة ملايين.

وبرز "المنتدى الوطني للثقافة الإسلامية في فرنسا" - وهو منظمة غير حكومية - بإصداره قبيل الانتخابات الرئاسية، بياناً ضم 89 اقتراحاً لمرشحي الرئاسة لتنمية أوضاع الأقلية المسلمة، وتضمن نقداً لبرامج هؤلاء المرشحين، الذين أهملوا - من وجهة نظر المنتدى - المشاكل العويصة التي يتخبط فيها الوجود المسلم⁽¹¹⁾.

وقد عمل المنتدى وعدد كبير من المنظمات الإسلامية في فرنسا، خلال سنة 2002، على توعية المسلمين بأهمية التسجيل في القوائم الانتخابية، والإقبال بقوة على صناديق الاقتراع، والسعي إلى تكوين "لوبي إسلامي"، واتباع سياسة جماعات الضغط، لإجبار السياسيين على الإنصات لمطالب المسلمين⁽¹²⁾.

كما تميزت السنة السياسية المنصرمة في فرنسا - ودول أوروبية أخرى - بإقبال بعض الناشطين المسلمين، على إنشاء أحزاب سياسية إسلامية، بهدف تمثيل المسلمين في الساحة السياسية، واتخاذ مواقف تعبر عن مصالحهم. ومن هذه الأحزاب، حزب مسلمي فرنسا، الذي أعلن تأييده المرشح الديغولي جاك شيراك، على حساب المرشح الاشتراكي ليونال جوسبان، الذي اتخذ موقفاً منحازاً حيال القضية الفلسطينية⁽¹³⁾.

المسلمة من صعوبات اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن هجمات سياسية وإعلامية ظالمة تستهدف التضييق عليها وحرمانها من مقومات المحافظة على هويتها الدينية والحضارية⁽¹⁶⁾.

2- المنظمات غير الحكومية

أدخلت تأثيرات التفجيرات الأمريكية، حركية كبيرة خلال سنة 2002، على عمل المنظمات الإسلامية في جل الدول الأوروبية، فبعد فترة من الذهول استمرت أشهراً قليلة بعد الأحداث، ووقوع المئات من ردود الأفعال العنصرية ضد المسلمين أفراداً وممتلكات، وجدت المنظمات المسلمة في أوروبا نفسها مجبرة على الانخراط في حلقات النقاش الكبرى التي افتتحت للتأمل في التفجيرات وانعكاساتها، وكذلك للإجابة على أسئلة واتهامات كثيرة وجّهت للإسلام والمسلمين بالمناسبة.

ففي فرنسا تجمع في بداية شهر مايو 2002، ما يقارب 75 ألف مسلم، في إطار المؤتمر السنوي التاسع عشر، الذي انعقد تحت شعار "الإسلام كما نفهمه"، في رد فعل واضح على الاتهامات الخطيرة التي ألصقت بالدين الحنيف، وتمسك واضح بالمسئولية في توضيح الصورة الصحيحة للإسلام، لأتباعه ولغيرهم على السواء.

وقد حضر المؤتمر ممثلون عن عشرات الجمعيات والمساجد والمؤسسات الإسلامية الناشطة في فرنسا وأوروبا، تابعوا محاضرات ودروساً ومناقشات صبت في مجملها في إطار الدفاع عن التوجّه الوسطي المعتدل للإسلام، ودعت الراغبين في معرفة الحقيقة من الأوروبيين وغيرهم، إلى عدم الانصياع للأحكام المسبقة التي تروجها بعض الدوائر السياسية والإعلامية المغرضة⁽¹⁷⁾.

وفي ألمانيا، اعتبر عدد من المراقبين "اليوم المفتوح" الذي شهدته مختلف مساجد المسلمين في مختلف المقاطعات الألمانية، للتعريف بالإسلام، أهم حدث في نشاط المنظمات الإسلامية منذ سنوات. فقد بدا ضرورياً أن يقوم المسؤولون على مساجد ألمانيا، بخطوة عاجلة للرد على الاتهامات بأنها

(أي المساجد) تتحمل جزءاً من المسئولية عن تفجيرات نيويورك وواشنطن، لجرد أن واحداً أو اثنين من المتهمين في القضية، قد قام بالصلاة يوماً في أحدها.

وقد أوضح بيان المجلس الأعلى لمسلمي ألمانيا -هيئة تمثيل مركزي- " أن ألفي مسجد تتوزع على مختلف جهات ومدن البلاد، قد استقبلت يوم 3 أكتوبر 2002، آلاف المواطنين الألمان الذين جاءوا إلى اليوم الإسلامي المفتوح مثقلين بأسئلة كثيرة حول الإسلام، لعل السبب في وجودها، يعود بالدرجة الأولى إلى تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001"⁽¹⁸⁾.

أما في هولندا، فقد اعتبر ناشطون سياسيون مسلمون تفجيرات نيويورك وواشنطن، في إطار لقاء تقييمي لتداعيات هذه الأحداث، نظمته جمعية التوحيد الإسلامية يوم 14 سبتمبر 2002، "إنها بمثابة الضارة النافعة"، و"إنها قد حركت مياه المسلمين الراكدة، ودفعتهم إلى الوعي بالمخاطر المحدقة بوجودهم، وتوحيد جهودهم لخلق وتوحيد آليات المقاومة"⁽¹⁹⁾.

وقد شهدت مئات المنظمات الإسلامية في هولندا، التي يقارب عدد المسلمين فيها المليون نسمة، الكثير من الأنشطة واللقاءات المشابهة حول تأثيرات التفجيرات التي وقعت في نيويورك وواشنطن، على حاضر ومستقبل الأقليات المسلمة في الغرب، خلصت في مجملها إلى الاعتقاد بإمكانية أن تشكل المحنة فرصة جيدة لنقد الذات وتقويم الاعوجاجات وتوحيد الخطاب إزاء القضايا المصرية⁽²⁰⁾.

3- الأجهزة التمثيلية

لقد شهدت سنة 2002، العديد من المحاولات التي كشفت عن إدراك مشترك لدى قادة الأقليات المسلمة والمسؤولين السياسيين في أوروبا، عن ضرورة إيجاد هيئات تمثيل مركزي للمسلمين، تمثل مصالحهم وتدافع عنها من جهة، وتدخل طرفاً مع السلطات التنفيذية في تنفيذ مشاريعها التي تهدف إلى تأمين اندماج الأقليات المسلمة في

المجتمع، والحيلولة دون استغلالها "جيوباً خلفية للعنف والإرهاب".

في فرنسا، بدأ وزير الداخلية نيكولا سركوني مصراً على نجاح مساعيه لخلق "مجلس لمسلمي فرنسا"، من خلال اجتماعه المتكرر خلال شهر ديسمبر من السنة الماضية، بالمستولين عن المنظمات الإسلامية الأربع الكبرى، فضلاً عن عدد كبير من مسئولو المنظمات الإسلامية الأقل حجماً، حيث جرى الاتفاق بين الطرفين، على توزيع المواقع القيادية في المجلس، وضبط الصلاحيات الموكلة إليه، وعلاقته المرتقبة بأجهزة الحكم الفرنسية⁽²¹⁾.

وعلى الرغم من التشكيك الذي صدر عن عدد من الجهات - التي اعتبرت نفسها متضررة من الكيفية التي وزعت بها مناصب المجلس الجديد- إلا أن الحاجة الملحة لهيئة تمثيلية مركزية، دفعت غالبية المنظمات الإسلامية إلى القبول بالمجلس الجديد، والتعويل على تحسين أدائه من خلال العمل ضمنه لا مقاطعته، خصوصاً بعد دخول السلطة طرفاً في المعادلة، بعد عقود من الرفض المتواصل الذي كانت تبديه بحجة علمانية الدولة⁽²²⁾.

وفي ألمانيا التي يمتلك المسلمون فيها هيئة تمثيلية مركزية، ظهرت دعوات كثيرة إلى ضرورة الانتباه لبعض المشاكل الملحة المتعلقة بحياة المسلمين اليومية، وخصوصاً الجوانب الاجتماعية والثقافية فيها، كما أظهرت حكومة المستشار غير هاردشرودر قدراً كبيراً من التفهم إزاء بعض المطالب المرتبطة بخصوصيات الهوية الدينية والثقافية للمسلمين، على غرار مطالب "الذبح الحلال" وإدخال مادة "الدين الإسلامي" في المناهج التعليمية المعتمدة لدى المدارس الألمانية⁽²³⁾.

أما في هولندا، وعلى الرغم من النجاحات السياسية التي حققها المسلمون في الانتخابات المحلية والبرلمانية على السواء، فإن الدعوات المتكررة التي تآثر على إطلاقها طيلة سنة 2002، الكثير من النشاط والدعاة، لتأسيس هيئة تمثيلية جامعة للمسلمين، لم تجد سبيلها

للتطبيق جراء خلافات قومية ومذهبية ولغوية كثيرة تسم واقع المسلمين.

ويعتقد كثير من المهتمين بشؤون الأقلية المسلمة في هولندا، أن المسلمين في هذا البلد يحتاجون إلى أكثر من مجرد الوعي الناجم عن تأثيرات أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، وربما ساعدهم تحرك للحكومة الهولندية شبيه بذلك الذي قامت به الحكومة الفرنسية، في خلق جهاز على الصعيد المركزي، تعتبر الحكومة أشد حاجة منهم إليه؛ حيث ما فتئت تنذر من تعثر برامج إدماج المسلمين التي تقوم بوضعها.

خلاصة

إن الباحث في حصيلة أحداث العام 2002، بالنسبة لمسلمي أوروبا، سيخلص لا محالة إلى تسجيل مجموعة من النقاط على مستويين، يتصل المستوى الأول بتداعيات الخنة، فيما يتعلق المستوى الثاني بسبل مواجهة المسلمين للتحديات التي فرضت عليهم.

فعلي المستوى الأول يمكن رسم النقاط الآتية:

- نمو خطاب سياسي يميني متطرف يركز على معاداة المسلمين على وجه التحديد.
- تواصل الاعتداءات ذات الخلفية العنصرية على أبناء الأقليات المسلمة وممتلكاتهم الخاصة والجماعية.
- بدء الحكومات في اتخاذ إجراءات قاسية للحد من هجرة المسلمين أو لجوئهم.
- وضع السلطات خططاً للتضييق على الأقليات المسلمة بحجة محاربة العنف والإرهاب.
- تكرر الدعوات الرسمية لإجبار المسلمين على تحقيق "اندماج" يتعارض مع خصوصياتهم الدينية والثقافية.

أما على المستوى الثاني فبالإمكان رصد ما يلي:

- وعي المسلمين في أوروبا بأهمية التوحد في مواجهة تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، وخلق هيئات تمثيل مركزية.

- (15)- خالد شوكات، "العنصريون يكتسحون الانتخابات البلدية"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 7-3-2002.
- (16)- خالد شوكات، "مسلمو هولندا يقودون المواجهة ضد العنصرية"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 11-3-2002.
- (17)- عالية سي أحمد، "75 ألفاً بالمؤتمر السنوي لمسلمي فرنسا"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 8-5-2002.
- (18)- نبيل مصطفى، "ألمانيا.. المساجد المفتوحة للتعريف بالإسلام"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 16-9-2002.
- (19)- خالد شوكات، "مسلمو هولندا: 11 سبتمبر.. رب ضارة نافعة"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 16-9-2002.
- (20)- المصدر نفسه.
- (21)- رضوة حسن، "شكوك حول مجلس مسلمي فرنسا"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 12-12-2002.
- (22)- المصدر نفسه.
- (23)- خالد شمت، "لجنة إسلامية للذبح الحلال"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 24-1-2002.

- تزايد إقبال المسلمين منظمات وأفراداً على المشاركة في الحياة السياسية للدول التي يقيمون فيها.
- نجاح عدد من نشطاء الأقليات المسلمة في الوصول إلى مراكز القرار، سواء الحكومات أو البرلمانات.
- تزايد الأنشطة الدعوية لشرح الصورة الحقيقية للإسلام لغير المسلمين.
- إجراء نقد ذاتي والعمل على تطوير أصوات الغلو والتطرف.

هوامش:

- (1)- عالية سي أحمد، "الأمن مفتاح الفوز في انتخابات فرنسا، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 17-6-2002.
- (2)- المصدر نفسه.
- (3)- يومية "بيلد" الألمانية، عدد 21-9-2002
- (4)- يومية "فرنكفورت أختماينه"، عدد 7-4-2002
- (5)- خالد شمت، "ألمانيا تستعد لشن حملة ضد المسلمين"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 7-4-2002.
- (6)- خالد شوكات، "اغتيال زعيم اليمين الشعبي بهولندا"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 6-5-2002.
- (7)- رضوة حسن، "فرنسا.. مسيرة ألف كيلو لأجانب بلا أوراق"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 26-3-2002.
- (8)- وحدة الاستماع والمتابعة، "ألمانيا لا تحتاج عقول المهاجرين"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 17-9-2002.
- (9)- خالد شوكات، "هولندا.. قانون يهدد بطرد 50 ألف مسلم"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 14-6-2002.
- (10)- خالد شوكات، "تغريم إمام مغربي لإدائه شواذ هولندا"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 26-3-2002.
- (11)- يومية "البيراسيون الفرنسية"، عدد 19/4/2002
- (12)- رضوة حسن، "مسلمو فرنسا يطالبون بوزير ولوي"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 19-4-2002.
- (13)- عالية سي أحمد، "حزب مسلمي فرنسا يؤيد شيراك"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 6-3-2002.
- (14)- وحدة الاستماع والمتابعة، "شرودر.. خيار مسلمي ألمانيا المفضل"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 22-9-2002.